

ظهور ما مع المعطوف كقولهم كم ضا جلي من ذوا من سائر ذلك على سبيلها
مع المعطوف عليه والاشتراك في اللفظ لا يشترط في اللفظ بل في المعنى
والاشتراك في اللفظ لا يشترط في اللفظ بل في المعنى
نكون في تقدير اسم متون لها عند غير متضاه والمسمى اذا اشتق ظهور للاختصاص
والمعنى فيه لا يمنع من كون في محله وحجته الجمهور ان خفتا كما وانما عليه
صعب ولا يشترط عليه الفاعل والوارد في الشرط في نصيب الكلام وظهر في بعض
الصوت لا يدل على التعدد في جميع الصور لان ظهور كما فيجوع وتفقد كما فيضعف فلا
تسايل الصفة التي محله صوتان المشعر على البصيص لوجود الفاعل مع له يجوز في
المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه واما الاشتقاق فاجزى على اللفظ
كلاما على الخبر والعدد في جمهور يكون في حال اللفظ في منزلة اسم غير متون من
الشويز لا يمتد مع الاضافة ومع ظهور من له اسم متون لفظ في مفرود
واما معناه فقد البصيرة به بغيره على عدد في فصل للوث والنبية
واجمع فقال في لمرارة لبعثه على اللفظ ولعنينا على المعنى في امره حال على اللفظ
وجاءت على المعنى في امره لبعثه على المعنى في مفرود الفاعل على اللفظ وال
وجاءت لفظ النبوة وجمع على المعنى في السهل جلا على المعنى في مفرود اهلا داما
ولم يملك في السوان لافق شفا عنهم شيئا والضمير في جميع الصور يعود على المتبادر
لكون خبره محله فلا يدل من يعود الضمير منها الى المتبادر ولا يجوز عودها على التمييز
اذ سمي المتبادر بغير ما يدور واللفظ يفتقر الى مفرود اللفظ يجمع العن يعود
الضمير على العطف ومعناه يمتد على كل ما يقع على هذا ان لا يعود عليه ضمير النبوة
كما لا يعود على كل ما يقع المونت فلا يشك في عودها عليه وهو جمل على المعنى
لا على اللفظ لان لفظها مذكور ونصبه وقوعها على كل واحد ان يقع على السبب
وبه تبارك وكلاما وقد اجاز الخفاء كمن رجلا ونساء وهم كاول عطف على معنى في
واجاز والنتيجة عطف على التمييز وان كان كمن لانه يجوز في التوازي ما لا يجوز في
الذوال للبعد عن مبدئه ثم نشاه وخلقها وكراماته وفضلها وبضعفه انه
اذ اعطى على التمييز شاركة في كماله والتميز لا يكون معرفه وانما كان نكر لان

المقصود به بيان الجنس وذلك يحصل المفرد والنوع كما في العدد واذ وقع بعد
الاشتقاق منه اسم مع كذا في قوله عند لولا عطف او عطف او عطف او عطف او
ساحا فانه يفتح دلالة على الجمع مع امتناع شي في المفرد واخره الاختصاص وكذا
اجاز ذلك علما اذا اردت اضافة من العنان ورافقة التوحيول وليس شيئا
عند المصنف فيما سأل العدد بل هو يفتقر على كماله الضمير في الخبر والتميز في وقت
اي لم يفتقر الى علما اذ قال المحققون لما لم يظهر في مفرود يكون داريت
العدد في اذ يقع من جملة واحدا وانما في تلك فانه منع على هذه الصفة
لا يمنع من مبدئي لكونه جمعا وامتناع في مطلقا لعدمه على امله الصغف
على مذهب سيبويه وكذا على مذهب الوفيين في الاختصاص واذ اذلت تم عزم لك
وكيف مثله لك في حرامته لك في عزم مثله لك فاجاز والمجرور خبر كسب
ومجرور المنصوب بعد كما وجهنا احدهما انه من غير لان يكون متضاه قال
معرفه لا تعرف والساكن اليه صفة للتميز وهو مجزوف لان وضعه ومثل للثبوت
ومع ذلك يجوز ان يكونا صفتين للتميز وان يكونا الحاصل نصبا على التمييز والساكن
صفة له واذ اذلت في مبدئي شيئا على مفرودها بل خبر عنهم عمل ان يكون صفة
التميز المجزوف وان يكون صفة تم ولما لم غلاما لك ذاهب والصفة التمييز
ذاهبا كخبر ولو قد مت ذاهبا على لك فان ذاهب صفة له لانه مفعول في ذلك
خبره ولما لو نصبت ذاهبا على انه صفة لعلام وهو متاخر بعد ذلك في الجمل لك
خبره ثم ذاهبا الى الفصل من الصفة والموصوف الاجمعي فلذلك لا يجوز ان يقع
على الوصف للتميز مع ما خرج عن خبره واعلم انه يجوز ان يعرف بغيره اذ كانت
استهيا ما عند قيام التمييز الدلالة عليه استغناء بدلالة التمييز عطف بوجه
كما يجوز ذلك في العدد نحو عسرون عندك ام ثلثون واما في خبره فانه
ينبغي عطف خبره على لانه متضاه اليه وحذف المضاف اليه وبقيته المضاف
صغيف ويجوز ان يقال انها مساوي في حرف دلالة التمييز على المجزوف فاذ قيل